درسٌ بين الأديان بديلاً عن درس التّربية الإسلاميّة في تونس: لِمَ لا؟

مقدّمـة:

يشهدُ العالم أحداث عنفٍ مستجدّة آخرها في فيينا العاصمة النمساويّة بتاريخ الاثنين 02 نوفمبر- تشرين الثّاني 2020، وهي ليست الحادثة الأولى من نوعها إذ كثيرا ما عرفت مناطق عديدة من العالم أعمال عنفٍ وقتلٍ ارتبطت في مجملها بالدّين ونُفّذت باسمه[1]. يتّخذ الخطاب الواصف لهذه الأحداث أشكالا متنوّعة فهو يتراوح بين الوصف والتّحليل والنّقد والتّبرئة والتّبرير وفي كثير من الأحوال تُجَابه هذه الأحداث بردود فعل كثيرة اجتماعيّا وسياسيّا تصل إلى حدود الانتقاميّة.

ارتبطت تونس بهذه الأحداث من حيث الفاعلون ومن حيث كونها أرضيّة لتنفيذِ أعمال عنف باسم الدّين الإسلاميّ في مناسبات عديدة. ولعلّ ما يمكن التوقّف عنده أنّ هذه الأعمال من شأنها أن تكشف من قريب أو من بعيد عن أزمة حوار بين الأديان **Inter-religious Dialogue** وعن أزمة حوار داخل الدّين الواحد **Intra-religious Dialogue**.

إنّ هذا ما يجعل من درس التّربية الإسلاميّة الّذي يُقدّم في المدارس التونسيّة محلّ مُساءلةٍ نقديّة لا تقلّ أهميّة عن نظيرتها ذات الصّلة بالتّعليم الدينيّ في العالم، ذلك أنّ هذه المساءلة ينبغي أن تكون من جهة دور درس التّربية الإسلاميّة في تعزيز الحوار داخل الدّين وبين الأديان. ولئن نجحَ هذا الدّرس في تونس في تأمين تصوّر يجمع بين العقيدة والأخلاق والمعاملات عموما ضمن مقتضيات التّنشئة الاجتماعيّة[2]، فإنّه

---

[1] تُظهر الإحصائيّات أنّ عدد القتلى بسبب الإرهاب في جميع أنحاء العالم بين عامي 2006 و2018 قد بلغ 32836 شخصًا عام 2018. وانخفض عدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم بين عامي 2006 و 2017. وفي عام 2006. تمّ إحصاء حوالي 14371 هجوما إرهابيًا، بينما في عام 2018 تمّ إحصاء 8093 عمليّة إرهابية. وهذه العمليّات الإرهابيّة في قسم مهمّ منها صادرة عن إيديولوجيا دينيّة أي أنّها باسم الدّين. ومن الضروريّ التّنبيه إلى أنّ نسبة الانخفاض أو التّزايد في عدد الهجمات وضحاياها من المسائل الّتي لا يمكن حصرها أو اعتمادها معيارا في الحكم بزوال الظّاهرة ممّا يؤكّد على أنّ العنف باسم الدّين مسألة متجدّدة ومتكرّرة لا تقف عند حدّ أو مكان. ولمزيد الوقوف على تفاصيل أكثر، يُنظر فـي:
"Terrorism - number of fatalities worldwide 2006-2018", Statista, 19-11-2019, accessed on 12-11-2020, at: https://bit.ly/3lzQKkR.

[2] تُشير البرامج الرسميّة التونسيّة لمادّة التربية الإسلاميّة إلى اندراجها ضمن مجال التّنشئة الاجتماعيّة باعتبار دورها في بناء الشخصيّة المتوازنة وتنشئة الفرد اجتماعيّا وتهيئته للمبادرة والفعل.

ثامر محفوظي باحث دكتوراه في الحضارة الإسلاميّة وحوار الثقافات- جامعة الزّيتونة، تونس.

بقي عاجزا عن لعب دور فعّال في تقليص موجة العنف باسم الدّين؛ إذ أنّ المُنطَلَق في أعمال العنف أساسه عدم التّمييز بين المستهدفين سواءٌ أكانوا مشاركين في الفضاء الاجتماعيّ والثقافيّ أو خارجين عنه، لأنّ نظام الاعتقاد **Belief System** الّذي يتبنّاه من يمارسون العنف باسم الدّين تحت لواء منظّمة أو بشكل انفراديّ يرى في الآخر غير مؤهّل وعنصرا معطّلا للالتزام الدينيّ الّذي يستوعب كلّ أشكال الحضور في العالم المرئيّ حتّى على مستوى اللّباس. هذا فضلا عن أنّ نظام الاعتقاد هذا أحاديّ العلاقات، يُبنى على التّماثل **Analogy** وليس على الاختلاف **Difference** أو على كليهما معًا.

ولمّا كانت تونس غير معزولة عن السياق العالميّ ومُطالبة بالانخراط في الدّعوة العالميّة إلى الحوار بين الأديان، وهي عمليّة تقتضي توفير الشّروط اللاّزمة لذلك، بدَا من الضروريّ البحث في الأسس الدّاعمة لهذا الحوار ولفاعليّته. ضمن هذا الإطار المرجعيّ تتنزّل الدّعوة إلى تجديد درس التّربية الإسلاميّة باعتباره درسا أحاديّا **Mono-relgious Education** واستبداله بدرس بين الأديان **Inter-religious Education** قصد التوصّل إلى شروط التّأسيس لحوار بنّاءٍ بين الأديان خاصّة وأنّ دور التّعليم في مكافحة الانغلاق والتطرّف وانسداد أفق الحوار يُمثّل مدار بحث ومدار سياسات على الصّعيد العالميّ[3].

فما هي مبرّرات الحديث عن درس بين الأديان؟ وإلى أيّ مدى يمكن الحديث عن درسٍ بين الأديان بديلاً عن درس التّربية الإسلاميّة الأحاديّ في الحالة التونسيّة؟

1- مبرّرات الحديث عن درس بين الأديان في تونس:

إنّ ما يبرّر الدّعوة إلى درس بين الأديان في تونس مجموعة من السّمات المستمدّة من السياق التونسيّ بصفة عامّة وهي:

- **التعدديّة الدينيّة:**

يُنظر في: "البرامج الرسميّة لمادتي التربية الإسلاميّة والتّفكير الإسلاميّ"، الموقع الرسميّ لوزارة التربية التونسيّة، شوهد في12-11-2020، في: https://bit.ly/32K3pdG.

[3] يُنظر في:

Lynn Davies, *review of educational initiatives in counter-extremism internationally: What works?* the segerstedt institute university of Gothenburg, 2018.

تتّسم تونس بتعدديّة دينيّة على مرّ التاريخ ولم تتوقّف هذه السّمة سواءٌ أكانت داخل الدّين الواحد أي الإسلام أو بين الأديان، فهي متجسّدةٌ راهنا على أصعدة وأنحاء متنوّعة. ولمّا كان تتبّع هذه التعدديّة في الماضي غير ذا تأثير كبيرٍ في عمليّة الاستدلال على مبرّرات الحديث عن درس بين الأديان من النّاحية المنهجيّة والإجرائيّة، يكون مدار النّظر الفترة الحديثة ومظاهر التعدديّة الدينيّة الّتي تختزلها في أكثر من ملمح وعلى أكثر من نحوٍ وضمن مجال الدّين الواحد أو عبر الأديان الّتي تحضرُ في السياق التونسيّ. تتميّز تونس بتعدديّة مذهبيّة، بالرّغم من أنّها تُعرفُ بسيادة المذهب المالكيّ. تشير "الموسوعة التونسيّة المفتوحة" إلى تاريخ المذهب الحنفيّ في تونس مؤكّدة على استمراريّته حتّى بعد الاستقلال سنة 1956، وعلى امتداد هذا التاريخ ارتبط المذهب الحنفيّ بأفراد فاعلين في السياق التونسيّ معروفين بدورهم المؤثّر ممّا يعني أنّه ليس مذهبا هامشيّا أو مرفوضا ذلك أنّ "من العائلات العلميّة الحنفيّة بتونس عائلات خوجة وابن خوجة وبلقاضي وبوشناق وبيرم وبرناز ولصرم والبارودي والتّرجمان وابن مراد وكرّيم وابن محمود. وكان أوّل مفت على المذهب الحنفيّ بعد الظّهور العثمانيّ الشّيخ رمضان أفندي وأوّل من لقّب بشيخ الإسلام الحنفيّ هو علي الصّوفي بعد عودته من مهمّة رسميّة بالأستانة. ومن أبرز العائلات الحنفيّة الّتي هيمنت على المناصب الشّرعيّة مدّة طويلة عائلة بيرم بداية من محمد بيرم الأوّل (1219هـ/1800م) إلى شيخ الإسلام أحمد بيرم ثمّ خلفتهم عائلة ابن خوجة. وآخر من تولّى خطّة شيخ الإسلام الحنفي هو محمد عبّاس. وذلك إلى أن استقلت البلاد وألغيت المحاكم الشّرعيّة سنة 1375هـ/1956م. وبقي المذهب الحنفيّ موجودا بالبلاد التّونسيّة حتّى بعد استقلال البلاد. ولقد تقلّد الشّيخ محمد الهادي بن القاضي الحنفّي (ت1979م) خطّة مفتي الجمهوريّة التّونسيّة. ورغم قلّة أتباعه بتونس فإنّ هذا المذهب يعدّ من أوسع المذاهب الفقهيّة انتشارا في العالم الإسلامي وخصوصا في الشّرقين الأوسط والأقصى[4]".

إنّ المتأمّل في تاريخ الحنفيّة في تونس يلاحظُ أنّها مازالت ذات حضور مهمّ تشهد عليه المساجد المحافظة على الطّراز العمرانيّ الحنفيّ، والّتي إلى الآن تُقام فيها الصّلاة. ومن مظاهر التعدديّة الدينيّة الأخرى في الإسلام التونسيّ حضور الصوفيّة الّتي تُرجمت في تعدّد الطرق وتعدّد الزّوايا والمقامات الّتي يُتعبّد فيها إلى حدّ السّاعة، هذا فضلا عن الشّيعة والإباضيّة. وفي علاقة بالمسألة الإباضيّة في تونس أشار الباحث زهير تغلات في حوار أجراه معه فيصل شلّوف نُشر في شبكة مؤمنون بلا حدود إلى طبيعة حضور الإباضيّين في تونس قبل أحداث ثورة 2011 وبعدها، وهو حضور سمته التعايش السلميّ والنّسق الطبيعيّ للعلاقات الاجتماعيّة في إطار مؤسّسة الدّولة. وممّا يؤكّد ذلك الإجابة عن سؤالين في الحوار آنف الذكّر: "فيصل

[4] يُنظر في: "المذهب الحنفيّ بالبلاد التونسيّة"، الموسوعة التونسيّة المفتوحة، شوهد في 11-11-2020، في: https://bit.ly/3lEw6Aa.

شلّوف: يُنظر إلى التواجد الإباضي بتونس ضمن إطار التعدد الدّيني والعقائدي، فما مدى احترام الأقلّيات الدّينيّة والإسلام المتعدّد، باعتباره عامل تنوع وثراء فكري في ظل ما يُعرف من غلبة المذهب السنّي المالكي على البلاد التونسية؟

زهير تغلات: في الحقيقة، إن وعي الإباضيّة بهذه المسألة مختلف عمّا تذكر في سؤالك؛ فالجيل النّاشئ منهم يعتبرون أنفسهم مواطنين تونسيين ولا يحفلون بمقولة الأقلّية. وأما شيوخ الإباضيّة فيعتبرون أنّ شرعيّتهم هي شرعيّة إسلام الأصول، وإن كانوا أقلّية فإنّهم يفوقون شرعيّة الغلبة العدديّة، فليست العبرة بالكمّ في رأيهم، فالإباضيّة كان لهم حضور تاريخيّ يرجع إلى الإسلام المبكّر، هذا فضلا عن انتشار الإباضيّة وفكرهم ومدارسهم العلميّة في بلاد المغرب مدّة قرون من تيهرت عاصمة الرستميين بالجزائر إلى جربة إلى جبل نفوسة بليبيا مرورا ببلاد الجريد التي أنجبت علماء إباضيين تعتزّ بهم تونس، وليسوا حكرا على الجماعة الإباضيّة كما يعتقد البعض، وإنّما هم قد أشاعوا بفكرهم على كامل البلاد والعالم الإسلامي. ولكنهم من الجهة العدديّة يقرّون بأنّهم أقلّية دينيّة تروم الحفاظ على وجودها والمساهمة في الاستقرار والتّعايش مع المختلفين عنهم مذهبيّا ودينيّا في جزيرة جربة وخارجها.

فيصل شلّوف: اختلف المشهد السياسي بتونس منذ سنة 2011 عمّا قبلها، وجرّ ذلك وراءه مراجعات عديدة ذات أساس هووي وثقافي وعقائدي، فهل تأثرت وضعية إباضيّة تونس بكل ذلك؟

زهير تغلات: لا شكّ في أنّ الإباضيّة قد استفادوا من مناخ الحرّية بعد الثورة التّونسيّة، فحاولوا ترميم الانحلال المذهبي الذي كان قد أصابهم بسبب الدكتاتوريّة وعدم احترام حقوق الأقلّيات الدّينيّة، فأعادوا تنظيم شبكة علاقاتهم وإعادة توزيع المهام من خلال خارطة الأئمة موزّعين على كلّ المساجد الإباضيّة بجزيرة جربة وجامع الهنتاتي بتونس العاصمة، وتتّخذ هذه الشّبكة من المساجد منطلقا لأنشطتها واتّصالها بعامّة الإباضيّة، بيد أنّ هذه الشّبكة لا تجتمع بشكل دوريّ ولا تنتظم في شكل حلقة لإحياء استراتيجيّة نظام العزّابة، وإنّما تخضع للمبادرات الفرديّة والاجتماعات الظّرفيّة التي تقتضيها الضّرورة. وهذا الضّعف الذي تتّسم به هذه السّلطة الشّكليّة قد أورث عدم فاعليّة عقيدة الوَلاية والبراءة التي كانت تسيّج المذهب وتحميه من الاضمحلال. وفي محاولة لاستباق الزّمن ومقاومة هذا الضّعف والانحلال المذهبي سعى الإباضيّة إلى معاضدة نشاطاتهم المسجديّة بشبكة من الجمعيّات ذات المنحى الثّقافي الإباضي[5]".

[5] يُنظر في: فيصل شلّوف، "زهير تغلات: حول المسألة الإباضيّة بتونس"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدّراسات، 9 -06- 2016، شوهد في 13-11-2020، في: https://bit.ly/2ILcYl9.

تتّسم تونس أيضا بتعدديّة عابرة للأديان إذ تُوضّح سيلفيا كواتريني منسقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجموعة حقوق الأقليّات الدولية والباحثة بموضوعات قضايا حقوق الأقليات والحقوق اللغويّة وحقوق المرأة وحقوق مجتمع الميم وكذلك المنهجيات التقاطعيّة لحقوق الإنسان، أنّه"بالنسبة للمسيحيين، فوفقًا لمصادر مختلفة، يوجد ما يقرب من خمسة وعشرين ألف مسيحي في تونس، غالبيتهم من الكاثوليك. وهؤلاء يتألفون بشكل رئيسي من ثلاث مجموعات: أجانب يعيشون في تونس (معظمهم من دول جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا)، والتونسيين المنحدرين من أصول أوروبية والذين استقروا في البلاد خلال فترات مختلفة (غالبيتهم من إيطاليا وفرنسا ومالطا)، بالإضافة إلى التونسيين من أصول مسلمة الذين اعتنقوا المسيحية. على الرغم من عدم وجود إحصاأت رسمية، فإنه يُعتقد أن الأجانب يمثلون أكثر من تسعين بالمئة من هذا الرقم. وفقًا لجمعية التلاقي –التي أسسها مجموعة من الشباب المسيحي في 2016– فإن الرقم التقريبي للمسيحيين التونسيين يبلغ ستة آلاف. هذا التصنيف تم استنادًا إلى أساس قومي/عرقي، ولا يعكس بالضرورة هويات طائفية مختلفة. في الواقع، فإن الكاثوليك في البلاد ممثلون في المجموعات الفرعية الثلاث المذكورة آنفًا، وكذلك الحال مع الطوائف الأصغر، مثل البروتستانت والأرثوذوكس. وعلى الرغم من أن هذه الكنائس قد تم تشييدها خلال البعثات الفرنسية والإيطالية في القرون السابقة، فإن أغلبية المسيحيين الممارسين للشعائر الدينية حاليًا في تونس هم من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى[6]."

وتضيف الباحثة بخصوص الشّأن المسيحيّ في تونس أنّه "على الرغم من أن وجود المسيحية يعود للقرن الأول الميلادي؛ إلا أنه يُعتقد أن الكنيسة الكاثوليكية دخلت تونس الحديثة رسميًا في عام 1841 تحت إشراف مباشر من الفاتيكان. في أعقاب فرض الحماية الفرنسية؛ تم تأسيس أبرشية قرطاج في عام 1884، وهكذا أصبح الوجود الكاثوليكي أكثر قوة. وبعد الاستقلال، في عام 1964، قام الفاتيكان بإبرام اتفاقية مع الجمهورية التونسية تسمى "مودوس فيفندي" بهدف تنظيم العلاقات بين الدولة والكنيسة. ورغم ما توفره هذه الاتفاقية من وسائل متعددة للحماية، إلا أنها لا ترحب بالتعبير العلني عن الإيمان، مثل رنين الأجراس والمسيرات وجميع أعمال التبشير. حاليًا يوجد في تونس اثني عشرة كنيسة كاثوليكية في تونس، ودير واحد، وغيرها من الخدمات ذات الصلة (المدارس، المكتبات.. الخ) الطوائف الأخرى ممثلة غالبًا في: الكنيسة الإنجيلية الإصلاحية (تأسست في عام 1882؛ وهي في الأصل تجمُّع للمتحدثين بالفرنسية، وتضم ما بين 15 إلى 20 جنسية موزعين بين ثلاث مدن، بما فيها تونس العاصمة)، وكنيسة

[6] يُنظر في: سيلفيا كواتريني، الدّين والهويّة والعرق: سعي الأقليّات الدينيّة التونسيّة للمواطنة الكاملة، رواق عربي، 21-07-2020، شوهد في 13-11-2020، في: https://bit.ly/3pybYBV.

القديس جورج الأنجليكانية في الحفصية بتونس (تأسست في عام 1901)، والكنيسة الأرثوذكسية، ممثلة في الكنيستين اليونانية والروسية (تأسستا في الأعوام 1862 و1956 على التوالي). من الصعوبة بمكان التحقق من دقة الأرقام بشأن هذه الطوائف؛ لأن الدولة التونسية لا تعترف بأية كنيسة أخرى سوى الكنيسة الكاثوليكية (بغض النظر عن الاعتراف بوجود الأجانب الذين يمارسون تلك الشعائر الدينية). على الرغم من أن بعض المصادر ذكرت أنه تم الاعتراف رسميًا بالكنيسة البروتستانتية في عام 1933 من خلال مرسوم بيكليال، إلا أن اثنين من مستشاري وزارة الشئون الدينية صرّحا، في وثائقي تليفزيوني في عام 2012 حول المسيحية في تونس، بأن التونسيين المنتمين للطوائف المسيحية يفتقرون لأي إطار تشريعي لممارسة شعائرهم الدينية في المجال العام. وقد شدد كلا من وداد ورشيد من جمعية التلاقي على أن هذه الكنائس تعمل تحت إشراف أجنبي (إشراف فرنسي على ما يخص الكنيسة الإصلاحية)، ولكن التونسيين لا يحظون بالاعتراف[7]."

- **مساهمة في الحوار بين الأديان:**

أورد الباحث علي بن مبارك أنّ لتونس تجربة في الحوار بين الأديان من خلال الحوار الإسلاميّ المسيحيّ ترجمها عقد إذ" اضطلع مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية بتنظيم خمسة ملتقيات تناولت مجموعة من القضايا المتنوعة على امتداد أكثر من عقد ونصف من الزمن (١٩٧٤-١٩٩١) ولئن اشتركت هذه الملتقيات من حيث جهة التنظيم فإنّها تباينت من حيث المشاركين ومطامح المنظّمين. ولقد أشرف الدكتور عبد الوهاب بوحديبة على تنظيم الملتقيات الأربعة الأولى عندما كان مديرا لمركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية[8]."

ولقد خلُص الباحث إلى أنّه "كانت تجربة ملتقيات تونس للحوار الإسلامي المسيحي تجربة نموذجا اعتمدناه لفهم واقع الحوار بين الديانتين منذ انعقاد المجمع الفاتيكاني الثاني(١٩٦٢-١٩٦٥) والمتتبع لمختلف ملقيات الحوار الإسلامي المسيحي على امتداد العالمين العربي والإسلامي يلاحظ أنها متشابهة من حيث مواضيع الحوار واستراتيجيات التنظيم وطبيعة المعوقات الملازمة لها، وكأنّ التجارب العربية الإسلامية تكرار نفسها ولا تستفيد من بعضها، وينتج عن ذلك نشوء ذاكرة مشوشة في مجال الحوار الإسلامي المسيحي، ولعلّ السبب الكامن وراء غياب التنسيق والتواصل بين التجارب العربية الإسلامية يعود بالأساس إلى غياب جهة إسلامية توحد مواقف المسلمين ونظرتهم على غرار ما نجده في المسيحية، إذ

---

[7] المرجع نفسه.

[8] علي بن مبارك، "تجربة تونس في الحوار الإسلاميّ المسيحيّ"، **ثقافتنا للدراسات والبحوث**، المجلّد.5، العدد السابع عشر (1429 /2008)،ص170-171.

استطاعت الكنيسة الكاثوليكية أن تؤسّس علم لاهوت يهتم ببقية الأديان والحوار معها، كما استطاع مجمع الكنائس العالمي أن يقرب بين مواقف المسيحيين غير الكاثوليك من بروتستانت وأرثذكس وغيرها[9]..."

- **مناخ متجدّد لممارسة الحريّة الدينيّة:**

تشير الدّراسات الّتي عُنيت بمسألة الحريّة الدينيّة في تونس إلى أنّ هذا الصنف من الحريّات مكفول بالقانون ممثّلا في إلى وثيقة قانونيّة وهي دستور 2014 . ولئن بدا أنّ الاعتراف بالحريّة الدينيّة في تونس مسألة جديدة اقتضتها المطالبة بتغيير النّظام منذ سنة 2011، فإنّ الوثائق التاريخيّة والدّراسات الّتي أُنجزت حولها تؤكّد بشكل لا يقبل النّقاش أنّ قضيّة الحريّة الدينيّة والاعتراف بها قانونيّا ليست مسألة جديدة بقدر ما هي متجدّدة نظرا لتأصّلها في السياق التونسيّ تاريخيّا.

وفي هذا الإطار تُشير الباحثة سلسبيل القليبي إلى الحضور المبكّر لمسألة الحريّة الدينيّة في القانون التونسيّ ذلك أنّ "الفصل الثّالث من عهد الأمان الصّادر عن محمّد باي بتاريخ 10 سبتمبر 1857 أقرّ" التّسوية بين المسلم وغيره من سكّان الإيالة في استحقاق الإنصاف لأنّ استحقاقه لذلك بوصف الإنسانيّة لا بغيره من الأوصاف..." بعد أنّ أقرّ الفصل الأوّل منه " تأكيد الأمان لسائر رعيّتنا وسكّان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرّمة وأموالهم المحرّمة وأعراضهم المحترمة إلاّ بحقّ يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النّظر في الإمضاء والتّخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النّظر" حيث نستخلص من هذين الفصلين تعهّد الباي بضمان المساواة بين كلّ متساكني المملكة التونسيّة إضافة إلى إقرار عدم التّمييز على أساس الدّين أو العرق أو اللّغة.[10]"

- **عجز درس التّربية الإسلاميّة في تحقيق الحوار بين الأديان:**

يتنزّل درس التّربية الإسلاميّة الحاليّ المعتمد في المدارس التونسيّة ضمن مجال التّنشئة الاجتماعيّة. فهو يعمل على تنشئة الفرد اجتماعيّا وتأهيله ليكون فاعلا ضمن الفضاء الّذي فيه يعيش ويتفاعل، لكنّ مسألة التّنشئة الاجتماعيّة الّتي اختارها واضعو الدّرس لتكون إطارا مرجعيّات له تُعبّر عن تناقضات كبيرة. فالمجتمع التونسيّ تعدّدي بامتياز وهو مجال لحضور أكثر من الدّين واحد وهو فضاءٌ لتعدديّة داخل الدّين ومع ذلك تُصرّ المقرّرات على الحديث عن التنشئة الاجتماعيّة الّتي تتبنّى تصوّرا متجانسا للمجتمع التونسيّ من حيث المكوّنات ومن حيث العلاقات ولئن ظهر التجانس على مستوى العلاقات فإنّه على مستوى الأطراف والفئات المكوّنة للنّسيج المجتمعيّ لا يمكن الحديث عن تجانس وتماثل ذلك أنّ

---

[9] المرجع نفسه،ص154.

[10] سلسبيل القليبي، "خواطر حول الحريّة الدينيّة في دستور 27 جانفي 2014"،في: وحيد الفرشيشي وآخرون، **الحريّات الدينيّة في تونس** ، (تونس: الجمعيّة التونسيّة للدّفاع عن الحريّات الدينيّة،2015)، ص.11.

الاختلاف هو السّمة الغالبة. هذا يعني أنّ واضعي درس التّربية الإسلاميّة الحاليّ يرون المجتمع برؤية منقوصة لا تخلو من النزعة القوميّة الّتي تُبنى على أساس الدّين. إنّ ما تقدّم من شأنه أن يجعل درس التّربية الإسلاميّة عاجزا عن تحقيق الحوار بين الأديان لأنّه منغلقٌ على ذاته موجّه إلى فئة بعينها مشتركة في اعتناق الدين نفسه في حين تُغيّب منه فئات أخرى من أديان أخرى .

وفي مستوى ثانٍ من مستويات العجز يمكن الحديث عن أنّ درس التّربية الإسلاميّة لم يُسهم بشكل كبير في الحدّ من موجات العنف باسم الدّين إذ أنّه لم ينجح في تكوين فرد قابل بالاختلاف ولم يُطوّر من ملكات التحليل والنّقد المرتبطة بالموضوعات الدينيّة ممّا يمثّل جدارا أمام الأفكار والدّعوات إلى العنف والتقتيل بتعلّة تنصيب الدّين حكما في الواقع. وقد نشر معهد واشنطن لسياسة الشّرق الأدنى سنة 2018 تقريرا عن عدد الشباب التونسيّين الّذين يقاتلون[11] تحت إمرة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشّام الإرهابيّ والمعروف بمسمّى "داعش".

إنّ هذا التّقرير يكشف بجلاء عن العدد الكبير للتونسيين من الشبان الّذين وقع تجنيدهم للقتال في العراق وسوريا وكلّ ذلك باسم الدّين الإسلاميّ ولا مجال ضمن هذه المهمّة الّتي يكسبها قيمة نظام اعتقاد أحاديّ الشّكل والعلاقات للقبول بالاختلاف أو التفاعل معه، بل إنّ الاختلاف لا يجب أن يكون ذا حضور فالأفضليّة للإسلام والبقاء له. ولا بدّ من الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ الشّباب المجنّدين للقتال قد مرّوا بشكل أو بآخر عبر المدرسة التونسيّة وقد واكبوا بشكل أو بآخر درس التّربية الإسلاميّة الحاليّ. أليس قبولهم بنظام الاعتقاد الّذي تروّجه التنظيمات الإرهابيّة دليلا قاطعا على عجز درس التّربية الإسلاميّة في تكوين فرد قابل بالاختلاف وفي التأسيس لحوار بنّاءٍ بين الأديان؟

يُعدُّ الحوارُ بين الأديان مطلبا ضروريّا ممّا من شأنه أن يعزّز التّجارب الحضاريّة ويفتح المجال على السّلم الاجتماعيّ والتأسيس لأنساق من الإفادة والاستفادة في مرحلة لا تساوي فيها المشاكل وكذلك المشاغل القطريّة قيمة كبيرة مقارنة بالمشاكل العالميّة كالحفاظ على التوازن البيئيّ والتقليص من نسبة الانبعاثات الّتي بسببها يختلّ نسق الحياة عالميّا . ولتحقيق هذا المطلب يتوجّبُ البحث في الشّروط اللاّزمة لذلك والّتي من بينها في اعتبار هذه الورقة البحثيّة استبدال درس التّربية الإسلاميّة بدرس بين الأديان بعد أن أثبت الأوّل عجزه عن الحدّ من أزمة الانغلاق على الذّات وتكوين أفراد قابلين للاختلاف بمختلف أشكاله وعجزه عن أن يكون وفيّا للأهداف الّتي وُضعت له وهي التّنشئة الاجتماعيّة أساسا.

2- في التّأسيس لدرس بين الأديان في تونس:

[11] Aaron Y. Zelin, "Tunisian foreign fighters in Iraq and Syria", *The Washington institute for near east policy*, Policy Notes 55, 2018, accessed on: 12-11-2020, at: https://bit.ly/3lBuzKR.

إنّ عمليّة التّأسيس لدرس بين الأديان بديلاً عن درس التّربية الإسلاميّة في تونس لا يمكن أن تكون بمجهود فرديّ أو حصيلة اجتهاد شخصيّ، بل هي عمليّة جماعيّة تقتضي تظافر مجهودات أكثر من طرف وتقتضي أن تقوم على البعد المرحليّ من إعداد وتجريب وتقييم للتّجربة، لكنّ ذلك لا يمنع الانفتاح على كلّ محاولة حتّى وإن كانت مجرّد دعوة. ولعلّ ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار في تصوّر هذه الورقة البحثيّة أنّ مسار التّأسيس يُبنى على توفير الشّروط اللاّزمة الّتي يقتضيها الدّرس بين الأديان بناءً على ما تقدّمهُ الحالة التونسيّة من معطيات ووقائع:

- **الانطلاق من فكرة التعدديّة الدينيّة في تونس:**

يتطلّب الحديث عن درس بين الأديان أن ينطلق من مسألة التعدديّة الدينيّة الّتي تعدّ سمة بارزة في السياق التونسيّ. ولا يمكن الاكتفاء في هذا الإطار بطرح الفكرة وإنّما في التّحفيز على الإيمان بها لتصبح بمرتبة الحقيقة الّتي لا يمكن ردّها أو رفضها أو مراجعتها .ولعلّ مسألة إثبات التعدديّة الدينيّة في تونس يجب أن يُنطلق في العمل عليها من مدخل التعدديّة داخل الدّين الواحد أي الإسلام ثمّ المرور إلى التعدديّة بين الأديان، ذلك أنّ التّنويع من مجالات التعدديّة الدينيّة من شأنه أن يرسّخها فكرةً في الأذهان وحقيقة مستمدّة من الواقع.

بناءً على هذا المعطى يكون الخطاب عن حقيقيّة التعدديّة بمنزلة تجميع عناصر الواقع الّتي قد تكون غائبة عن الذّهن أو غائمة، والأهمّ في هذه العمليّة التأكيد على الاختلاف بوصفه قيمةً ومكسبا لا بوصفه باعثا على الخلاف ومعطّلا للحوار، فلا يكفي الإقرار بالاختلاف بقدر ما يجب التأكيد على أنّه معطى طبيعيّ لا دخل للأفراد فيه ولا يمكن التخلّي عنه. هذا عن المضمون أمّا عن طرائق تقديمه ضمن الدرس فالأمر موكل إلى مقتضيات البيداغوجيا والتعلميّة. و في جميع الأحوال يجبُ اعتماد التدرّج في الطّرح لما فيه من مراعاة للجانب العمريّ للتلميذ المؤثّر وجوبا في قابليّته للتلقّي.

يوفّر التّعليم التونسيّ إمكانيّة التدرّج فهو يتأسّس على مرحلتين الأساسيّة والثانويّة. تنقسم الأساسيّة إلى المرحلة الابتدائيّة الّتي تدوم ستّ سنوات والمرحلة الإعداديّة الّتي تدوم ثلاث سنوات، في حين تدوم المرحلة الثانويّة أربع سنوات. ويمكن الاكتفاء في المرحلة الابتدائيّة من التعليم الأساسيّ بدرس في التّربية الإسلاميّة تُقدّم فيه المعاملات الإسلاميّة وأخلاقها على العبادات مع الانفتاح على قيمة الاختلاف، وبدايةً من المرحلة الإعداديّة وصولاً إلى الثانويّة تُطرح المسائل والمواضيع من جهة رؤية بين الأديان غير مفصولة عن السياق التونسيّ.

- **تنقية الخطاب حول الأديان والتعدديّة الدينيّة من معطّلات التلقّي:**

ينتشر في تونس خطابٌ فيه عداءٌ صريح وضمنيّ للأديان الأخرى ما عدى الإسلام بشكل لا يمكن كتمانه أو تجاهله، وهو ما من شأنه أن يعطّل فكرة بطلان الحوار ويجعلها مُحالة التلقّي. فعلى سبيل المثال تُستعمل

عبارة "يهودي" على أساس الشّتيمة أو الاتّهام بالخبث، وكذلك عبارة "قبطيّ" لكنّ مجال استعمال هذه العبارات هو اللّهجة التونسيّة أو العاميّة التونسيّة.

على هذا الأساس يجب الاعتماد في الدرس بين الأديان على وضعيّات تنطلق من هذه الاستعمالات حتّى لا يكون بذلك الدّرس منحصرا في المستوى الفصيح من اللّغة العربيّة لاسيما وأنّ العاميّة قد تلعب دورا بليغا[12] في العمليّة التعليميّة، باعتبار أنّ مسألة وحدة اللغة لا وجود لها فحتّى أفراد المجتمع الّذين لا يملكون إلاّ لغة واحدة، لا يستعملونها بالطّريقة نفسها في كل المقامات والسياقات، فالمجتمع بما هو تكوين لغويّ يتّصف بالثنائيّة اللغويّة وبالازدواجيّة في اللّسان ممثّلة في وجود لغة فصيحة ولغة عاميّة، وهذه ظاهرة طبيعيّة منتشرة في كل لغات العالم.

إنّ ما سبق من شأنه التّنبيه إلى ضرورة إيلاء المستوى العاميّ في تكوين الدّروس وإعداد مضامينها أهميّة قصوى لكون العاميّة تتميّز بالسّرعة في الأداء، والخفّة في تبليغ الفكرة، دون مراعاة الإعراب، فهو تستعمل في المنزل والشّارع، ولا تخضع لقيود ويستعملها أغلب أفراد المجتمع للتواصل وبشكل مُكثّف. هذا يعني أنّ المستوى العاميّ هو الأكثر وظيفيّة في تبليغ الأفكار والمكمن الأوّل لمعطّلات القبول بالحوار بين الأديان، إذ أنّ معدّل استعمال التّلميذ للعاميّة ومجالاتها يفوق معدّل استعمال الفصحى ومجالاتها وعدم الاهتمام به في الدروس قد يجعل من مسألة التأسيس للحوار مسألة متعثّرة.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه لا بدّ للدّرس من أن يضع في اعتباره ماقبليّا طرائق تولّد الألفاظ، فمعظم الألفاظ في العاميّة إمّا عربيّة فصيحة، وإمّا محرّفة تحريفا قليلا، أو ألفاظ من بقايا اللّهجات، أو اللّغات الأخرى الّتي تغلّبت عليها اللّغة العربيّة وهذا من شأنه أن يخدم عمليّة تنقية المعجم المستعمل من الألفاظ والعبارات الّتي تتنزّل في منزلة معوّقات تقبّل الاختلاف ومن ثَمَّ الحوار.

إنّ هذه الألفاظ ظهرت في سياقات معيّنة وأسهمت عوامل عديدة في ترويجها وتداولها ضمن المستوى العاميّ في أشكال عديدة من الملفوظات كالأمثلة الشعبيّة والحكايات والخرافة الّتي كانت سائدةً وتُبنى على البطولة الّتي تواجه الدّناءة وتراجع القيم. وفي هاتين الحالتين تُسند البطولة لفرد ما أو مجموعة ما وتكون مرجعيّتها الأخلاق الدينيّة والأعراف والتقاليد الّتي تتداخل مع الدّين. وفي حالة كان الدّين ممثّلا في أغلبيّة، فإنّ دين الأقليّة يصبح السجلّ الّذي تُستمدّ منه فكرة تراجع القيم، هذا فضلا عن عدم التمييز بين طبائع النّاس والدّين الّذي يتّبعونه،ثمَّ إنّ مسألة الطّباع قد تكون منتزعة من سياق ما في مرحلة تاريخيّة معيّنة وأُخضعت لزيادات لتصبح حادثة معيّنة بمنزلة المقولة الّتي تنطبق على الدّين المخالف وتابعيه في كلّ زمان ومكان.

---

[12] تتباين الآراء حول جدوى العاميّة في التّعليم وللوقوف على هذه القضيّة وخصائص المستوى العاميّ في العربيّة يُنظر في:

طيّب عمارة فوزيّة، "اللّهجة العاميّة وتأثيرها في التّعليم"، أقلام الهند، 2017، شوهد في 13-11-2020، في: https://bit.ly/2UAEhS5.

- **الاستفادة من التجارب التعليميّة في العالم:**

يُعدّ الاطّلاع على تجارب البلدان الأخرى خاصّة في التّعليم الدينيّ الّذي يعتمد على درس بين الأديان مرحلة مهمّة من مراحل التأسيس لدرس بين الأديان، إذ أنّ يُمكّن من تحصيل الفائدة وتنويع الخيارات وتوسيع دائرة الاطّلاع ممّا يزيد في نسبة نجاح الدّرس. وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن التّجربة الألمانيّة في تدريس الإسلام لما تتوفّر عليه مجموعة مهمّة من المواد والمقاربات.

يقدّم كتاب Saphir5/6[13] للتّربية الإسلاميّة المعتمد في مدارس ألمانيا في درسه الثّالث تصوّرا لمسألة وحدانيّة الله برؤية عابرة للأديان رغم أنّ مدار الحديث قضيّة من قضايا الإيمان في الإسلام، إذ يتناول الدّرس مسألة أسماء الله الحسنى معتبرا اختيار هذه القضيّة كي تكون عليها موضوع درس فرصة لتعزيز ارتباط اسم الله بما هو حسن وجميل وفي ذلك تعزيز للحسّ الجمالي عند المتعلّم.

قوام ما تقدّم أنّ الدّرس يعقد علاقة تلازُميّة بين الاسم الّذي هو حسن والمُسمّى الّذي تنطبق عليه صفة الحسن ومادام المُسمّى وهو الله، حسنا فإنّ الدّين الصّادر عنه حسن وجميل ولا يُمكن أن يكون سبيلا للعنف. ولقد نبّه المُؤلّفون إلى أنّ الغاية ليست معرفة الأسماء بقدر ما هي تحفيز المُتعلّم كي يُفكّر بناء عليها في ما / من هو الله؟

إنّ التّلميذ إذا ما رسم في إدراكه صورة لله أساسها الجمال والحسن فإنّه لن يُؤمن بغير الجمال والحسن مذهبا في الحياة. ولن يرى الدّين إلّا مجالا لتنامي هذا الجمال وهو ما يُسهّل الاندماج لأنّ من يُؤمن بالجمال لن يكون قابلا للعنف أو لإقصاء الآخر أو للانغلاق على الذّات ممّا قد يجعل شبح الإرهاب يتسرّب إليها، أمّا عن الوسيلة المُعتمدة لتقديم هذه الفكرة فهي "المِسبحة" وهذه فرصة لتعليمه التّسبيح من جهة وفرصة لتمكينه من مُلامسة جوهر التعدّديّة من جهة أخرى والقبول بها من داخل الدّين يجعل المُتعلّم مُؤهّلا لقبولها في صيغ الاجتماع البشريّ الّتي يُوفّرها المُجتمع.

إنّ هذه التعدّديّة هي الّتي ستسمح للمُتعلّم بوصفه مشروع مُواطن بقبول الانخراط مع الآخر المسيحي في علاقات اجتماعيّة وتعامُليّة فاعلة رغم قيام دينه على فكرة التّثليث الّتي تعدّ مدار جدل من جهة التصوّرات الإسلاميّة للعقيدة المسيحيّة. ولعلّ ذلك ما يرسّخ الفكرة الّتي مفادها إن كانت التعدُّديّة في المسيحيّة تنحصر في ثالوث يُحيل على الله فإنّها في الإسلام عبارة عن تسعة وتسعين اسما تُحيل كلّها على مُسمّى واحد هو الله.

---

[13] يُنظر في:

Lamya Kaddor, *Saphir 5/6 Religionsbuch für junge Musliminnen und Muslim*e (München: Kösel-Verlag, 2008).

إنّ الملاحظ في هذا الدّرس انطلاقه من قضيّة إسلاميّة والتّأسيس لإيمان مواطنيّ يقبل بالتعدديّة داخل مجتمع تعدّدي ممّا يُسهّل عمليّة الحوار ويدعم فكرة الاندماج الألمانيّة. ولعلّ ذلك ما يُمكن الاستفادة منه في السياق التونسيّ بعد عمليّة تبيئة التصوّرات والمقاربات وجعلها من صميم السياق التونسيّ.

خلاصة واستنتاجات:

إنّ ما يمكن الخلوص إليه في خاتمة هذه الورقة البحثيّة الاستنتاجات التّالية:

- يعُدّ درس التربية الإسلاميّة في تونس عاجزا عن تحقيق الهدف الّذي ووُضع إليه وهو التّنشئة الاجتماعيّة كما أنّه عاجزٌ عن التّأسيس للحوار بين الأديان الّذي أصبح مطلبا ملحّا خاصّة في السياق العالميّ الرّاهن وما يتّسم به من أحداث عنف وإرهاب باسم الدّين.
- مشروعيّة الدعوة إلى درس بين الأديان بديلا عن درس التربية الإسلاميّة الحاليّ بالنّظر إلى توفّر مبرّرات الدّعوة من داخل السياق التونسيّ والدّين الإسلاميّ على حدّ السواء.
- ضرورة أن يُبنى العمل على درس بين الأديان على الإعداد والتّجريب والتّقييم والاستناد في هذه المراحل إلى تجارب سابقة في الزّمن والإنجاز.
- حتميّة الاعتماد على المقاربة الاجتماعيّة واللّسانيّة ضمن جملة المقاربات الّتي يمكن أن تعتمد في التأسيس النظريّ لدرس بين الأديان في تونس.
- أهميّة توفير الأرضيّة الملائمة للطّرح الجديد والانفتاح على المجهودات الجماعيّة وكلّ أشكال الخطاب الممكنة سواءٌ أكانت داعمة أو رافضة لتعزيز الرّؤية والاستفادة من وجهات النّظر المُختلفة.